



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

أوراق سياسية نقدية

ورقة رقم 2023/5

ازمة إضرابات النقابات المهنية: دوافعها والخروج منها



وليد لدادوة

وحدة التحليل الاستراتيجي

أيلول (سبتمبر) 2023



وليد لداودة: ماجستير في علم الاجتماع ومسؤول وحدة البحوث المسحية في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (رام الله، فلسطين) وعضو في المجلس الاستشاري للإحصاء الفلسطيني في الفترة ما بين 2005 - 2008. انهى دراسة الماجستير في جامعة بيرزيت في فلسطين عام 2003 كما أكمل عدة كورسات تدريبية في مجال الابحاث اخرها كورسات تدريبية في جامعة ميتشجن في الولايات المتحدة حول تقنيات البحوث المسحية في عام 2010. أشرف على أكثر من 70 استطلاع للرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذو خبرة عالية في تقديم الاقتراحات وكتابة التقارير وإعداد وتقديم المواد التعليمية وادارة العمل الميداني وتحليل البيانات باستخدام برامج التحليل المختلفة. نشر وشارك في عدة اوراق ودراسات بحثية اخرها ورقة بعنوان الدين في المجتمع الفلسطيني والسياسة قدمت في مؤتمر بعنوان تنامي المشاركة الشعبية في صناعة القرار في الوطن العربي والعالم والذي اجري في جامعة قطر في اذار 2013، المشاركة في كتابة كتاب "الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسي الحكومات البرلمانية والمحلية)"، الذي حرره الدكتور خليل الشقافي وجهاد حرب. ورقبتين: "المنهجية التي استخدمت خلال الانتخابات"، و"المواصفات الديمغرافية الناخبين". 2005-2006، المشاركة في المقياس الديمقراطي الفلسطيني للأعوام 2005،2006،2007،2008

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثية: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والأكاديمي.

هذه الورقة هي الخامسة ضمن الأوراق السياساتية النقدية التي يصدرها المركز للعام 2023. تتناول هذه الأوراق قضايا سياساتية داخلية وخارجية تمم المجتمع الفلسطيني وصانع القرار.

شارع الإرسال، ص.ب 76، رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

أزمة إضرابات النقابات المهنية: دوافعها والخروج منها

وليد لدادوة

شهد العام 2022-2023 إضرابات متتالية للنقابات المهنية (المعلمون، المحامون، المهندسون، والأطباء) وهددت قطاعات أخرى بالدخول في إضرابات مثل نقابة التمريض ونقابة المهن الصحية. أدت هذه الإضرابات إلى شلل في بعض القطاعات العامة وخاصة التعليم كما أدت إلى خروج احتجاجات في الشوارع واعتصامات أمام المؤسسات الحكومية. وما زالت محركات هذه الإضرابات قائمة بما ينذر بتفاقم الأحداث بوتيرة أكبر. فما هي دوافع هذه الإضرابات وكيف من الممكن إيقاف هذه الأزمة أو التقليل من حدوثها من قبل الحكومة. تهدف هذه الورقة إلى محاولة لقاء الضوء على الدوافع الحقيقية خلف هذه الأزمة وحدث هذه الموجة من الإضرابات وكيف تكون سبل التقليل منها أو تجنبها.

نشوء الأزمة:

على الرغم من أن الأزمة المالية للسلطة وما ترتب عليه من إجراءات مالية تجاه الموظفين وفرض الضرائب وغلاء المعيشة كان سبباً مهماً في ظهور مثل هذه الإضرابات. إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد المحرك لهذه الإضرابات فالنقابات المهنية هي الجهة الأكثر تفهماً وتعاوناً على مدار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومنذ وجود السلطة لما تمر به السلطة من أزمات. إلا أن ربط الأوضاع السائدة بسوء إدارة المال العام، والشعور بأن السلطة غير جدية في النظر لما يعانيه الموظفون بسبب الأزمة وعدم إيفائها بالوعد الذي قدمته أو تم الاتفاق عليها، وفقدان الثقة بالسلطة في العديد من النواحي جعل الدافع لمثل هذه الإضرابات قوياً، ومن المتوقع أن يتفاقم الأمر إذا ما بقيت الأمور على حالها.

لكن للأزمة المالية محرك آخر يجب أخذه بعين الاعتبار وهو أن الحكومة الإسرائيلية تريد للسلطة الفلسطينية أن تبقى ضعيفة لكي تقوم بدور مرسوم لها في تحقيق مصالح للاحتلال، وهذا ما عبر عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية في أكثر من لقاء حيث قال خلال اجتماع مغلق للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وفق ما ذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان: "لدينا مصلحة بأن تستمر السلطة الفلسطينية بالعمل. وفي النواحي التي تنجح بالعمل فيها فإنها تنفذ العمل لمصلحتنا. ولا توجد لدينا مصلحة بسقوطها"¹ يتطلب هذا الأمر من الحكومة الإسرائيلية زيادة شعور السلطة بمحاجتها لإسرائيل والشعور أن بقاء وجودها يعتمد بشكل رئيسي على الحماية الإسرائيلية. وبالتالي تعتمد الحكومة الإسرائيلية زرع فتيل الكراهية بين الشعب والسلطة بكل ما تستطيع حتى تفقد السلطة الثقة الجماهيرية، وبالتالي يصبح الشعب بمثابة عدو للسلطة أو لبنيته الحالية. في المقابل، توفر إسرائيل لها أسباب بقائها وحمايتها. هذا ما تماهت معه السلطة حيث أصبح هاجسها حماية وجودها كما هي عليه. فلا تريد إجراء الانتخابات، وتتفرد بسن القوانين بطريقة غير شرعية، وتتعامل بعنف في كثير من الأوقات مع الحركات الجماهيرية. في المقابل، بالرغم من إعلان السلطة عن وقف التنسيق الأمني

1 ننتباهو: لدينا مصلحة باستمرار عمل السلطة الفلسطينية ولن نسمح بانتهيارها ونستعد للفترة التي تلي رحيل عباس.. وفلسطين تعتبر رفضه إقامة "دولتنا اعتراف رسمي بمعاداة السلام" | رأي اليوم (raialyoum.com)

فإن اغلب الجمهور الفلسطيني يعتقد عكس ذلك. فمثلاً، في الوقت الذي أعلنت فيه السلطة عن وقف التنسيق الأمني في 26-1-2023 بعد اقتحام مخيم جنين في ذلك الوقت² فإن الغالبية الساحقة (79%) من الجمهور قالت ان السلطة لم توقف التنسيق، كما أشار استطلاع للرأي اجري بعد هذا الإعلان³، بل يرى في وسائل الإعلام إن السلطة تلاحق المقاتلين ضد الاحتلال في المناطق المختلفة⁴.

انعكس هذا الامر بشكل وواضح في نظرة الجمهور تجاه السلطة حيث تشير استطلاعات الرأي الى ان النسبة الأكبر من الجمهور (43%) ترى ان إجراءات إسرائيل العقابية ضد السلطة تهدف لإضعافها، و فقط 25% من الجمهور يرى ان هذه الإجراءات هدفها دفع السلطة الى الانهيار. وتقول أغلبية من 63% ان مصلحة إسرائيل تكمن في بقاء السلطة، في حين تقول نسبة من 46% ان بقاء السلطة هو من مصلحة الشعب الفلسطيني. إذا استمرت هذه الانطباعات لدى الجمهور على هذا النحو فإنها توحى بحدوث موجات من الحركات النقابية والجماعية أكثر من سابقاتها ومن المرجح أنها ستجد حاضنة شعبية كبيرة مؤيدة لها ومعارضة لأية إجراءات حكومية ترفضها النقابات حتى لو كانت صائبة.

أسباب الإضرابات

تلعب أسباب ثلاث في الدفع نحو الإضرابات في الوظيفة العمومية ويأتي على رأسها أزمة السلطة المالية التي يفاقمها وعود لا يتم الإيفاء بها وتراجع مستمر في مدى الثقة بالحكومة، بل وبالسلطة، من قبل الموظفين وعموم الجمهور.

1- الأزمة المالية وإدارة المال العام

تعاني السلطة من أزمة اقتصادية⁵ متراكمة حيث اعتمدت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها على الدعم المقدم من الجهات المختلفة، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية، وهو الدعم الذي تقلص مع مرور السنوات إضافة إلى الاقتصاعات المالية من الضريبة والتي تقوم بها إسرائيل منذ أكثر من ثلاث سنوات. لم تعمل السلطة على إيجاد بنية اقتصادية ذاتية لسد هذا النقص في التمويل بشكل فعال. من جهة أخرى، أدى غياب المجلس التشريعي الى غياب الشفافية والتشاركية من السياسة المعتمدة من قبل الحكومة الفلسطينية في ادارة المال العام، كما يشير تقرير للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة⁶.

انعكست آثار الأزمة المالية بشكل مباشر على أداء السلطة في التزاماتها تجاه الموظفين في القطاعات المختلفة. الموظفون هم بالطبع الفئة التي تعتمد بشكل مباشر ورئيسي على الدخل الذي يتوفر لها من هذه الوظيفة، والذي في اغلبته لا يكفي لسد الحاجات الأساسية لدى الموظفين. وفي الوقت الذي يطالب فيه الموظفون بتحسين رواتبهم لتتماشى مع الارتفاع في الأسعار وغلاء المعيشة، لم يتم خلال السنتين الماضيتين دفع الرواتب بشكل كامل، وتم اقتطاع 20% من الرواتب على الأقل. كما عملت السلطة على رفع الضرائب وفرض

2 واشنطن "تأسف"- السلطة الفلسطينية توقف التنسيق الأمني مع إسرائيل | أخبار DW عربية | أخبار عاجلة ووجهات نظر من جميع أنحاء العالم | DW | 26.01.2023

<https://pcpsr.org/ar/node/939> 3

4 السلطة تعتقل كوادر بحركة الجهاد في جنين والاحتلال يعتقل 25 فلسطينياً في الضفة | أخبار | الجزيرة نت (aljazeera.net)

5 في الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية (alaraby.co.uk)

<https://www.aman-palestine.org/activities/20510.html> 6

ضرائب جديدة على المواطنين مما زاد من معاناتهم وأثار بالتالي سخطهم واستياءهم. ففي تقرير حول التذمر الشعبي⁷، والمنشور على "فلسطين" أون لاين في 11 فبراير 2023، أوضح المواطن "أبو فارس" أنّ حكومة اشتية مُقصرة في حماية المواطن تجاه غلاء الأسعار المتصاعد، حيث بات المواطن لا يعرف إن كان سبب الغلاء هو نقص الكميات المتوفرة وارتفاع أسعار الشحن الدولي، أو ربما بسبب احتكار التجار والرسوم والضرائب التي تفرضها الحكومة". وأضاف "أبو فارس" لصحيفة "فلسطين" أن حكومة اشتية لنحو عام وهي تصرف رواتب موظفيها منقوصة، بدلاً من أن تزيد عليها علاوة غلاء المعيشة، كما أنها تؤخر صرف مخصصات الشؤون الاجتماعية، وذلك يزيد من حجم التحديات التي تعصف بالمواطن بالضفة".

أوجد ذلك بذور الرغبة في الاحتجاج ضد الحكومة لتغيير الوضع. يقول عمار دويك، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ان اغلب إضرابات النقابات كانت بدوافع نقابية بحجة لها علاقة بالأساس بالموضوع المالي ودفع الرواتب والعلاوات.⁸ ويقول عمر عساف، وهو معلم سابق وناشط نقابي في أوساط المعلمين، ان الجوانب المعيشية والحياتية وظروف العمل كانت عاملاً أساسياً في نشوء الإضرابات.⁹ أصبح الموظفون أكثر مراقبة لسلوك السلطة وتصرفاتها في إدارة المال العام ومظاهر الفساد والتجاوزات والمحسوبيات فيها مما اثار سخطهم بشكل أكبر.

2- وعود لا يتم الالتزام بها

لم يكن الوضع المالي للسلطة هو السبب الوحيد لدفع النقابات المختلفة لخوض الإضرابات، ولكن وعود السلطة، التي لا تفي بها في اغلب الأحيان، خلقت شعوراً قوياً من قبل الموظفين ان الحكومة تتلاعب بمشاعرهم ومستقبلهم وليس لديها نية حقيقية لتحسين أوضاعهم وأنها تراوغ للتوصل من اعطائهم حقوقهم التي يرون انها مشروعة. ففي تقرير¹⁰ "حراك المعلمين في الضفة.. محاولات حكومية لزعة الإضراب الشامل" صادر في 15-أذار 2023، يقول المعلم مراد التلاحمة من محافظة الخليل أن "الحكومة هي المسؤولة عن تعطيل المسيرة التعليمية، ونحن مستمرين في الإضراب" وذلك احتجاجاً على عدم التزام حكومة محمد اشتية بوعداها باعتماد زيادة علاوة 15% على طبيعة العمل، وفق اتفاقها مع المعلمين في عام 2022، برعاية مؤسسات حقوقية وشخصيات أكاديمية.

كما أكد المتحدث باسم حراك المعلمين عصام دبابسة، لوكالة نباء¹¹ في 22-فبراير 2023 أن إضراب المعلمين يأتي بعد عام من الاتفاق مع الحكومة وتعهداها بدفع 15% علاوة على طبيعة العمل، وإعلان رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عن سقف زمني بتاريخ 2023/1/1، لصرف هذه الزيادة. وأشار إلى أن الحراك يعلم أن الحكومة تعيش وضعاً مالياً صعباً بسبب الاحتلال وقرصنته للأموال، ولكن المشكلة تكمن في أنه ليس هناك ثقة بالحكومة وهناك ضعف في الشفافية لدى الحكومة في التعامل مع الشعب، فالبعض يقول أن الحكومة لديها سيولة ولكن لا تريد إعطاء المعلمين حقوقهم.

ويقول الأستاذ عمر عساف ان الوعود من السلطة شاملاً المماثلة والكذب. وقعت الحكومة اتفاقاً مع المعلمين وتصلت منه، وبالتالي تبقى الوعود جوفاء. ويقول ان أداء السلطة والحكومة الحالية في حل ازمة الإضرابات هو أداء بائس، او كما يسميه البعض هو ترحيل أزمات وليس حل أزمات، ولم تستفيد وتستخلص أي عبر من الإضرابات السابقة. فنحن نواجه مثلاً دورة اضرابية كل فترة على صعيد المعلمين وذلك لان الحكومة لا تعالج جذر المسألة وانما تعالج بعض الظواهر، وتعتمد على الامن من حين لآخر وعلى العقوبات

7 تذمر شعبي بالضفة من ارتفاع الأسعار وانخفاض الرواتب | فلسطين أون لاين (felesteen.news)

8 مقابلة مع د. عمار دويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وعضو لجنة المبادرة المجتمعية لحل ازمة اضراب المعلمين

9 مقابلة مع أستاذ عمر عساف معلم سابق وناشط نقابي في أوساط المعلمين وعضو لجنة المبادرة لحل ازمة اضراب التعليم

10 حراك المعلمين في الضفة.. محاولات حكومية لزعة الإضراب الشامل | فلسطين أون لاين (felesteen.news)

11 حراك المعلمين في الضفة.. محاولات حكومية لزعة الإضراب الشامل | فلسطين أون لاين (felesteen.news)

الادارية او التلويح بما لكسر إرادة المعلمين.¹² كما يرى د. عمار دويك ان السلطة تنصلت من تنفيذ اتفاقات تم التوصل اليها. ويرى ان هناك تبايناً في مواقف اقطاب السلطة من هذه الاتفاقيات، وهو ما يعطل تنفيذها، ففي حين مثلاً تكون هناك رغبة لدى رئاسة الوزراء والوزراء المعنيين، مثل الصحة والتعليم، في تنفيذ الاتفاق يتصل وزير المالية من التنفيذ، وهذا ما حصل فعلاً، وبالتالي تتخلف الحكومة عن وعودها.¹³ ويقول الناشط عيسى عمرو في تعليق له على الإضرابات التي شهدتها النقابات مؤخراً، في حديث له لوكالة "نبا"¹⁴ إنّ هناك ترهلاً واضحاً في أداء القيادة السياسية والحكومة الفلسطينية: "منذ بداية هذا العام، والحكومة تؤجل وتكذب على النقابات والمواطنين، دون إعطائهم حقوقهم الأساسية التي تكفل لهم العيش بكرامة، وتقريباً معظم شرائح الشعب الفلسطيني تحوض اضرباً، وترفض السياسات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاعتداء على القضاء". وعلى الرغم من ان الحكومة على لسان رئيسها محمد شتية وضحت الازمة المالية التي تمر بها وأنها ملتزمة بجميع الاتفاقيات التي وقعت مع النقابات كما تم الاتفاق عليه وعند توفر الأموال¹⁵ الا ان هذه التصريحات لم تجد اذان صاغية لدى النقابات بسبب قناعتها بان السلطة لن تفي بوعودها كما تفعل دائماً.

3- فقدان الثقة في الحكومة:

يبدو ان إخفاقات السلطة في المجالات المختلفة سياسياً وقانونياً واقتصادياً قد أدى الى فقدان ثقة الجمهور بها. تشير استطلاعات الرأي التي نشرها المركز الفلسطيني للبحوث منذ عام 2019، وهو الوقت الذي تولت فيه حكومة اشتية وحتى الان، الى انحدار كبير لدى الجمهور في تصوراتها تجاه السلطة. فقد هبطت نسبة التفاؤل في إمكانية قدرة حكومة شتية على تحسين الوضع الاقتصادي من 34% عام 2020 الى 16% في عام 2023، وهبط التفاؤل في قدرتها على اجراء انتخابات او توحيد الضفة وغزة بنسب متماثلة¹⁶. كما بينت الاستطلاعات عدة أمور تشير الى تنامي فقدان الثقة في السلطة فقد أشار استطلاع للمركز الفلسطيني أن تقييم الجمهور للأوضاع الداخلية تشير للمزيد من التراجع في مكانة السلطة بين الجمهور الفلسطيني حيث ترتفع نسبة الاعتقاد بأن هذه السلطة قد أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني. تقول الأغلبية أنها تريد حل السلطة، وترى في انهارها مصلحة للشعب الفلسطيني كما ذكرنا سابقاً.

كما يبرز التراجع في مكانة السلطة بوجود تأييد يبلغ حوالي 70% لإضراب المعلمين في الضفة الغربية وفي نسبة تبلغ حوالي 80% أو أكثر تعتقد أن الحكومة الراهنة ستفشل في إجراء الانتخابات وفي تحقيق المصالحة وفي تحسن الأوضاع الاقتصادية. كما ينعكس فقدان الثقة بالحكومة والسلطة في رفض الغالبية العظمى لفرض ضريبة شيكل واحد على فاتورة الاتصالات لمساندة سكان القدس، وتقول نسبة تبلغ حوالي 80% أن هذه الأموال لن تذهب فعلاً لسكان القدس.¹⁷ كما ان 84% يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

يقول عمار دويك ان فقدان الثقة في الحكومة يشكل عائقاً امام أي اتفاق للحل او الحد من حدوث الإضرابات، فالسلطة تدفع ثمن ادارتها السيئة وغياب الشفافية في إدارة المال العام، ففي اوج ازمة اضراب المعلمين مثلاً يقول اغلبهم ان هذه الازمة المالية مختلفة، ففي الوقت التي تدعي فيه السلطة عدم وجود أموال، تقوم السلطة بدفع الأموال للسفيرة الفلانية لتغطية كافة مصاريف أولادها في المدارس

12 مقابلة مع أ.عمر عساف، مصدر سابق

13 مقابلة مع د.عمار دويك ، مصدر سابق

14 "نبا" ترصد حركات النقابات بالضفة منذ بداية 2022.. الأسباب والتداعيات! | نبا- وكالة الصحافة الوطنية (npa.ps)

15 اشتية: ملتزمون تمام الالتزام بجميع الاتفاقات الموقعة مع النقابات (wafa.ps)

<https://www.pcpsr.org/ar/node/945> 16

<https://www.pcpsr.org/ar/node/939> 17

الخاصة، ويقوم الرئيس بتعيين مدراء عامين وسفراء وغيره. وعليه فلو ان السلطة كانت صادقة تماما في أزمتها المالية فان النقابات لن تصدقها في ذلك وهذا ما يفاقم الازمة.¹⁸

ادت هذه العوامل مجتمعة الى موجة من الإضرابات التي كادت ان تشل الحياة في مختلف النواحي التعليمية والصحية والقانونية وغيرها، فقد دخلت في الإضرابات كل من نقابة المحامين ونقابة المهندسين ونقابة الإسعاف والطوارئ ونقابة النقل ونقابة الأطباء وحراك المعلمين الموحد ونقابة التمريض.¹⁹

سبل الخروج من الازمة

يمكن للسلطة الفلسطينية التخفيف من حدة أزمة الإضرابات وتأثيراتها السلبية على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني من خلال معالجة المسببات الثلاث التي استعرضناها:

1- الازمة المالية:

لا شك ان الازمة المالية للسلطة، والعجز المالي عن دفع مستحقات الموظفين، وتحقيق المطالب لدى النقابات بتحسين ظروف عملهم والايفاء بمستحقاتهم، هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة. وعلى الرغم من ان السلطة، ممثلة بوزارة المالية ورئيس الوزراء وغيرها، قد صرحوا بوجود هذه الازمة الا ان ذلك لم يجد اذانا صاغية لدى الموظفين والنقابات لأسباب مختلفة تحدثنا عنها سابقا كمسببات للازمة. وعليه لا بد للسلطة ان تقوم بعدة إجراءات حتى تخلق لدى الموظفين قبولا بخطاياها عن العجز المالي وهي:

الشفافية في ادارة المال العام: يبدو واضحاً ان هناك اجماعاً من كل من المواطنين والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني على أن هناك ضعفاً في الشفافية لدى السلطة من حيث اطلاق الجهات المختلفة على طريقة ادارتها للمال العام، مما يثير الشكوك والريبة لدى المواطنين والنقابات وغيرهم حول ذلك، وهو ما يجعل أي طرح للسلطة حول العجز المالي ليس محل تصديق. وعليه يجب على السلطة العمل بشكل جدي على اظهار هذه الشفافية في إدارة المال العام واطلاع الجمهور عليها بكافة الوسائل الممكنة من حيث التقارير والنشرات المتعلقة بالموازنة بحيث تضمن وصولها لكافة الجهات المعنية. يقول عمار دويك " يجب ان تظهر السلطة للناس شفافية أكثر في إدارة المال العام، فالسلطة غير شفافة في ارقامها المالية، وهي تدفع ثمن ادارتها السيئة وغياب الشفافية. لذلك يجب إدارة المال بأكثر عدالة وبشكل مهني وشفاف".²⁰

إعادة توزيع الموازنة: تظهر المقابلات التي تم اجراؤها، والتي تم الإشارة إليها عند الحديث عن أسباب الازمة، ان هناك قناعة بان هناك خللا في موازنة السلطة من حيث التوزيع. فالموازنة المخصصة للأجهزة الأمنية مثلا تستنزف الحصة الأكبر من الموازنة العامة في وقت لا حاجة فيه لقوة أمنية بهذا الحجم، خاصة وان الظروف على الأرض تشير الى ضعف القوى الأمنية في حماية المواطن وتحقيق الامن له في المجالات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالحماية من اعتداءات المستوطنين. وعليه لا بد للسلطة من إعادة النظر في توزيع الموازنة، بحيث يصرف أكثر على القطاعات الحيوية التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل التعليم والصحة. يقول عمر عساف: "لا بد من إعادة ترتيب أولويات الموازنة، حيث يصرف الآن أكثرها على الامن، ومعروف الإشكالية التي نواجهها مع الامن، قوى الامن ليست حامية الشعب، بل تقوم بالتدخل للحد وقمع الحريات. لو اعيد ترتيب أولويات الموازنة بحيث يعطى التعليم والصحة الحصة الأكبر من الميزانية اعتقد يمكن تجاوز وحل هذه الإشكاليات".²¹

18 مقابلة مع د.عمار دويك، مصدر سابق

19 "نبا" ترصد حركات النقابات بالضفة منذ بداية 2022.. الأسباب والتداعيات! | نبا- وكالة الصحافة الوطنية (npa.ps)

20 مقابلة مع د.عمار دويك، مصدر سابق

21 مقابلة مع د.عمار دويك، مصدر سابق

محاربة الفساد ومظاهره: لم تتغير انطباعات المواطنين بوجود فساد في السلطة منذ عدة سنين، حيث ترى الغالبية العظمى منهم وجود ذلك الفساد في المؤسسات العامة، كما اشرنا سابقا. يعزز ذلك بعض السلوكيات والإجراءات من السلطة، او من اشخاص محسوبين عليها، مما يقوي الاعتقاد لدى الناس بأن هذه الازمة المالية مفتعلة وليست حقيقية. ففي أوج أزمة إضراب المعلمين مثلا رأيت غالبيتهم ان هذه الازمة المالية مختلقة. يقول عمار دويك معبرا عن ذلك "في الوقت الذي تدعي فيه السلطة عدم وجود أموال، تقوم بدفع الأموال للسفيرة الفلانية لتغطية كافة مصاريف أولادها في المدارس الخاصة، ويقوم الرئيس بتعيين مدراء عامين وسفراء وغيره. وعليه فلو ان السلطة كانت صادقة تماما في أزمتها المالية فإن النقابات لن تصدقها في ذلك، وهذا ما يفاقم الازمة".²² ويقول عمر عساف "إن محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدون وترشيد الصرف سيوفر من الأموال ما يكفي لمطالب المعلمين والقطاعات الأخرى".²³ لذلك، لا بد للسلطة من تعزيز سبل الرقابة، وتفعيل المحاسبة التي تظهر فيها الشفافية، وتوضيح الإجراءات او الأمور التي من الممكن ان يلبس فيها على الجمهور.

2- المصدقية مع النقابات والايفاء بالوعود والاتفاقيات:

إن واحدة من اهم القضايا التي تعيق حل الازمة هي تجربة النقابات مع الوعود التي تقدمها السلطة لهم، والتي لا تقوم بالإيفاء بها، او الإيفاء بها جزئيا، مما يجعل الوصول الى حلول حقيقية دائمة للأزمة أمرا صعب المنال، حيث تعود للواجهة عندما يحين وقت الإيفاء بالالتزامات. تشعر النقابات نتيجة لذلك بان السلطة لا تريد فعلا حل الازمة بشكل جدي، وانما تريد فقط ترحيلها. لذلك لا بد للسلطة ان تظهر الجدية تجاه النقابات في الإيفاء بالوعود وان لا تقدم للنقابات الا الوعود التي تستطيع تنفيذها. يقول عمر عساف "الوعود من السلطة شأها الماطلة والكذب. الحكومة وقعت اتفاقا مع المعلمين وتنصلت من هذا الاتفاق، وبالتالي تبقى الوعود جوفاء، وهذا ما يجعل الازمة تستمر".²⁴

3- تعزيز الثقة مع النقابات والجمهور بشكل عام

حتى تستطيع السلطة المضي قدما في الأمرين السابقين لا بد لها من إعادة الثقة بينها وبين المواطنين والنقابات والمؤسسات المختلفة. تشير كافة البيانات، سواء الاستطلاعات او المقابلات، ان هناك فقداناً للثقة بين الجمهور والسلطة، كما بينا في شرحنا عن أسباب الازمة. لذلك لا بد للسلطة ان تضع نصب عينها العمل بشكل جدي على تعزيز هذه الثقة من خلال عدة أمور لعل أكثرها نفعاً ما يلي:

- ✓ وقف الاعتقال السياسي، وتعزيز القضاء، ومحاربة الفساد.
- ✓ اظهار الجدية في توجه حقيقي للمصالحة واجراء الانتخابات.
- ✓ النظر بجدية لنتائج استطلاعات الرأي والتي تشير الى مواطن الاستياء من أداء السلطة ومحاولة علاجها وإظهار للجمهور اليات هذا العلاج.

22 مقابلة مع عمر عساف، مصدر سابق

23 مقابلة مع عمر عساف، مصدر سابق

24 مقابلة مع عمر عساف، مصدر سابق

التوصيات

غني عن القول أن على السلطة الفلسطينية تحسين أدائها المالي والإداري، وإعادة تقييم علاقتها بالجانب الإسرائيلي، وخلق الظروف التي تسمح باستعادة الثقة بالسلطة من قبل الجماهير والنقابات. يمكن للسلطة العمل على ذلك من خلال الخطوات التالية:

1. محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدون وترشيد الصرف وإظهار الشفافية في إدارة المال العام.
 2. العمل على اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو مطلب شعبي حيث يقول حوالي 70% من الفلسطينيين أنهم يريدون اجراء هذه الانتخابات
 3. إبعاد الأجهزة الأمنية عن التدخل في الاحتجاجات الجماهيرية، والتعاطي مع هذه الاحتجاجات بشكل مهني ومطلي وحقوقى
 4. ترتيب أولويات الموازنة بحيث يقلص الصرف على الامن ويزداد الصرف على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية
 5. المساعدة في إعادة هيكلة النقابات بشكل ديمقراطي بحيث ينتخب من يمثل هذه النقابات تمثيلا حقيقيا وخاصة النقابات التابعة لمنظمة التحرير التي تعين بالمحاصة او الانتخابات الصورية
 6. الالتزام بالاتفاقيات التي وقعت مع النقابات او إعادة التفاوض حولها في حالة عدم المقدرة على الالتزام
 7. بعد اتخاذ الخطوات السابقة، يقترح اجراء حوار وطني فعال مع النقابات المختلفة يتسم بالشفافية وصدق النوايا للوصول الى صيغ مقبولة لحل الازمات، وحق الإضرابات والاحتجاجات، وحق التنظيم واجراء الانتخابات الداخلية، وغيره.
- أما على الصعيد النقابي: فإن العاملين في هذا المجال مطالبون بدورهم بتعزيز قدرتهم التمثيلية وقدرتهم على كسب الجماهير لفهمهم، ومن ذلك:

1. العمل على إعادة تنظيم النقابات داخليا، من حيث اجراء انتخابات في تلك التي لم تجرى فيها انتخابات، بحيث يكون من يمثلونها الأقدر والأصدق فعلا في طرح مطالبها.
2. توحيد جهود النقابات في احتجاجاتها ما أمكن بحيث يكون هناك تنسيق في الاعمال الاحتجاجية.
3. توضيح شرعية مطالب النقابات للجمهور بحيث يكون الجمهور حاضرا لهذه المطالب وواقفا الى جانبهم.
4. توضيح مواقفهم الاحتجاجية واضراباتهم للجمهور والعمل على تقليل تضرر الجماهير من هذه الإضرابات بقدر المستطاع بالتنسيق مع الفعاليات الجماهيرية الأخرى.
5. مراجعة جدية للمطالب بحيث تكون منسجمة مع القدرات الفعلية للسلطة، من حيث إمكانية تحقيقها، حيث ان حوض إضرابات لتحقيق مطالب لا تستطيع السلطة تحقيقها لن يؤدي الا إلى الاضرار بالوضع العام الداخلي من تعليم وصحة وغيره، وقد يفشل هذه الإضرابات لعدم معقولية مطالبها.
6. ان تجعل النقابات المطالبة بانتخابات عامة جزءا أصيلا من مطالبها على اعتبار ذلك هو الحل الذي من شأنه ان يعالج الكثير من المشاكل التي تواجهها .

أزمة إضرابات النقابات المهنية: دوافعها والخروج منها

أيلول (سبتمبر) 2023

هذه الورقة هي الخامسة ضمن الأوراق السياساتية النقدية التي يصدرها المركز للعام 2023. تتناول هذه الأوراق قضايا سياساتية داخلية وخارجية تهم المجتمع الفلسطيني وصانع القرار.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والأكاديمي.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76، رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org

www.pcpsr.org